العرب
الأربعاء 2020/04/29
السنة 42 العدد 11692

اللجان الاقتصادية أدوات فساد الأحزاب الإسلامية في العراق

«ميليشيات» الوصاية الإيرانية تتبادل نهب العراق

من أهم الملفات المطروحة على طاولة مصطفى الكاظمي، المكلف بتشكيل الحكومة العراقية، ملف اللجان الاقتصادية الخاصة بالأحزاب والميليشيات الإسلامية. وهي "أجهزة" تم إنشاؤها من أجل ضمان ديمومة تمويل مشاريع الأحزاب والميليشيات، لتعكس خارطة المحاصصة الحزبية في العراق، وتمثل عائقا أمام اضطلاع الدولة بأدوارها تبعا لما تمارسه من امتصاص لمقدرات العراق.

أنشطة مشبوهة وقضايا إرهابية

بغداد - يقر وزير الكهرباء في الحكومة العراقية المستقيلة لؤي الخطيب، بأن اللجان الاقتصادية الحزبية في المؤسسات الحكومية باتت أمرا واقعا، مشيرا إلى أن هذه اللجان هي من بين أسباب عديدة تعيق نهوض الدولة.

واللجان الاقتصادية، هي آلية اتبعتها الأحزاب الإسلامية الشيعية في العراق لإدارة الوزارات التي تحصل عليها ضمن الحكومة في إطار عملية المحاصصة.

ويقوم عمل هذه اللجان على مراقبة أداء الوزير ودراسة جميع العقود والمشاريع قبل إحالتها، وتحديد النسبة التي يجب أن يحصل عليها الحزب منها.

يقول أحد المستثمرين في العاصمة العراقية، إنه لم يتمكن من توقيع عقد أحد المشاريع الخاصة بوزارة الشباب في الحكومة السابقة، إلا بعد أن فرضت اللجنة الاقتصادية التابعة لحزب الوزير أن يُفرد لها 30 في المئة من أرباح المشروع.

> من دون القضاء على هذه اللجان لا أمل في نهوض الدولة، إذ أن مواردها ستواصل التشظي لصالح أحزاب الإسلام السياسي

ويضيف "قالوا لي، إن رَبحَ المشروع نحن معك، وإن خسر نخسر معك، رغم أنهم لم يدفعوا أي مبلغ في المشروع". وتابع "كانوا متعاونين ويعملون بطريقة مؤسساتية، فالأشخاص الذين بحثوا في المشروع وتفاصيله، لا ينتمون إلى حزب الوزير بشكل تنظيمي، إنما هم شخصيات مستقلة مختصة بالاقتصاد، يعملون تحت إمرة شقيق رئيس الحزب".

ويتحدث المستثمر عن وصول مشروعه إلى نسبة 40 في المئة من الإنجاز، لكن الوزير أوقفه وبعد اجتماعات ومفاوضات رسمية مع الوزارة، قال له الوزير "لنجتمع مع زعيم الكتلة التي أنتمي لها فهو يُريد التحدث إليك بخصوص المشروع". ويُشير المستثمر إلى ذهابه مع الوزير إلى منزل زعيم الكتلة. ويقول "طلب زعيم الكتلة رفع نسبة مشاركتهم في أرباح المشروع إلى 50 في المئة وإلا فإنه يبقى متوقفا". وتابع "لم أسمع أي كلمة من الوزير، كان زعيم الكتلة وحده يتحدث، وكأن الوزير موظف صغير عنده".

لم يتم استكمال المشروع حتى اللحظة، ولم يتم التوصل لأي اتفاق مع الوزير ولا زعيم كتلته ولا رئيس حزبه الإسلامي، فيما يعول المستثمر على تغيير حكومة عادل عبدالمهدي لاستكمال مشروعه مع الحكومة الجديدة. وبرغم أن هذه الآلية، ربما تدخل في باب السرقة العلنية، وفقا للمنظور الديني، فإنها مبررة بالنسبة للأحزاب الإسلامية، وينظر إليها على أنها جزء من أدوات استمرار المنظومة الشيعية في إدارة الدولة.

ويذهب عائد عمل هذه اللجان إلى الزعامات الدينية والحزبية في القوى السياسية الإسلامية، حيث يجري توزيعه وفق نمط معين، يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع السياسية الخاصة، ولا يغفل جانب الثراء الشخصي مطلقا.

ومن أشهر اللجان التي عرفتها العملية السياسية العراقية، اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بزعامة همام حمودي حاليا، واللجنة الاقتصادية التابعة لزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، واللجنة التابعة لزعيم حركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، واللجنة التابعة لزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، واللجنة التابعة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

ويقيس أي حزب إسلامي مشارك في الحكومة مستوى طاعة الوزير الفلاني له بمقدار تنسيقه مع اللجنة الاقتصادية داخل الوزارة، لذلك تفضل بعض الكتل ترشيح الأسماء نفسها لمنصب الوزير الذي يقع ضمن حصتها، بغض النظر عن خبراته أو تخصصه.

ومن أشهر الوزراء الذين ينطبق عليهم هذا الأمر، القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى باقر جبر الزبيدي الذي تنقل بين حقائب الإعمار والإسكان والداخلية والمالية والنقل. ويُعرفُ بأنه من أشد المخلصين للجنة الاقتصادية المسؤولة عن متابعة مصالح المجلس الإسلامي الأعلى في الوزارات العراقية.

ولا يقتصر دور هذه اللجان على استحصال الرسوم والعمولات غير القانونية من المتعاقدين، بل تمتد مهامها لتشمل قضايا استراتيجية، تتعلق بتسهيل دخول بضائع وتحويل أموال وتعيين موظفي الدرجات الخاصة.

ولعبت اللجان الاقتصادية دورا مؤثرا في إعاقة حصول مصانع الإسمنت المحلية على التسهيلات القانونية والتمويل اللازم، طيلة أعوام، لتفسح المجال في السوق العراقية للمنتج الإيراني، الذي بقي لمدة طويلة خيارا وحيدا أمام الشركات والأشخاص.

كما أسهمت هذه اللجان في أحد أكبر عمليات غسيل الأموال في العالم، عندما استخدمت نفوذها السياسي لنقل عشرات المليارات من الدولارات الخاصة بالأحزاب إلى دول عديدة، لتوضع في حسابات خاصة أو تدفع لشراء ممتلكات مختلفة.

وأهم الأدوار التي تلعبها اللجان الاقتصادية، هي توصياتها بشأن تعيين "سين" من الأشخاص في الموقع الوظيفي الفلاني وفصل "عين" من الموظفين من موقعه في الحكومة. وتصدُر هذه التوصيات لضمان الحصول على المزيد من العمولات، ومساعدة الأحزاب على التغلغل في مفاصل الدولة لتمكينها منها.

وعادة ما يكون رئيس اللجنة الاقتصادية هو شقيق زعيم الحزب أو الحركة أو التيار، على غرار حركة عصائب أهل الحق التي تملك 15 مقعدا في البرلمان، مكنتها من الحصول على وزارتين في حكومة عادل عبدالمهدي المستقيلة، هي الثقافة والعمل.

وتقول مصادر إن قيس الخزعلي، أوكل لشقيقه ليث مهمة ترؤس اللجنة الاقتصادية الخاصة بحركة العصائب، وبعد شهور وجد قيس وليث اسميهما على لائحة المطلوبين للولايات المتحدة بسبب أنشطة مشبوهة تتعلق بانتهاكات وقضايا إرهابية. وخلال الأعوام الماضية، التي شهدت صعود تنظيم داعش، ، ظهر نوع جديد من هذه اللجان، يحمل عنوان "المكاتب الاقتصادية للفصائل".

وتتطابق مهمة المكتب الاقتصادي التابع لميليشيات كتائب حزب الله مع مهمة اللجنة الاقتصادية التابعة لحزب الدعوة الإسلامية، لكن الأول يلجأ إلى العنف للحصول على مبتغاه، بينما يعتمد الثاني على النفوذ السياسي.

ونشطت العشرات من المكاتب التابعة للفصائل بعد عام 2015 داخل ما يعرف بـ"المناطق المحررة"، وهي المدن السنية التي كانت تحت سيطرة داعش بدءا من 2014، ثم استعاد العراق سيطرته عليها. لكن لجان "فصائل المقاومة الإسلامية"، وجدت ممانعة في البيئة السنية، لأنها كانت تحاول أن تأخذ ما ليس من حصتها.

وعلى سبيل المثال، نقلت المكاتب الاقتصادية التابعة لفصائل المقاومة الإسلامية، آلاف الأطنان من "السكراب"، وهو عبارة عن مخلفات حديدية من بقايا مرحلة الحرب على داعش في مدينة الموصل إلى إيران، حيث عادت إلى العراق على شكل عجلات من نوع "سايبا"، ذات الكلفة المنخفضة والنوعية الرديئة.

ولم تتمكن الجهات المحلية في الموصل من منع هذه العملية، التي عادت بعشرات ملايين الدولارات على الأطراف التي نفذتها، وهي في مجملها تابعة لجهات إسلامية أو ترفع شعارات إسلامية. ولولا تدخل القوات الأميركية لمنع الميليشيات الشيعية من الوصول إلى مواقع جديدة للسكراب، لنشب قتال محلي بين فصائل المقاومة الإسلامية وسكان الموصل.

وتقول مصادر إن ملف اللجان الاقتصادية الخاصة بالأحزاب الإسلامية والميليشيات الموالية لإيران، حاضر على طاولة المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة مصطفى الكاظمي، وهذا ما يفسر المخاوف لدى حلفاء طهران.

ويجمع المراقبون على أنه من دون القضاء على هذه اللجان التي تعشش في المؤسسات الرسمية، لا أمل في نهوض الدولة، إذ أن مواردها ستواصل التشظي لصالح أحزاب الإسلام السياسي.

ليس بالفن وحده يتم تقويض الحركات الإسلامية في المجتمع

مع بداية شهر رمضان من كل عام نجد عملا فنيا عربيا أو أكثر يتعرض للتصرفات السلبية للحركات الإسلامية والتنظيمات الإرهابية، ويحاول فضح الجرائم السياسية والأمنية في حق المجتمع. وتنتعش المبارزة بين منتمين إلى جماعات متطرفة بأشكالها وألوانها المختلفة، وبين التيار المدني الرافض للمنهج الذي يتبناه أنصار التغيير بالعنف. وتزداد المباراة احتداما وتتجدد معالمها عند تقديم عمل درامي يتطرق إلى تفاصيل الحياة والقناعات المرعبة للتكفيريين.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

السؤال الذي يظل مطروحا هو هل تكفي تعرية المتطرفين للقضاء عليهم وخلع أفكارهم من رؤوس أنصارهم، خاصة أن الرافضين للحركات الإسلامية يزدادون رفضا، وأن المؤيدين يزدادون تأييدا، وهي من المفارقات التي تترسخ عاما بعد آخر، وتفرض تحليلها بتريث.

جدد المسلسل المصري "الاختيار" الذي بدأ عرضه على قنوات فضائية محلية وعربية قبل أيام الحديث عن هذه المعادلة الحرجة، ولأول مرة يضع عملا فنيا النقيضين وجها لوجه بهذه البراعة. ويترك للمشاهدين حرية المقارنة بين ازدواجية، الحق والباطل، الطيب والشرير، العادل والظالم، اللين والعنيف، المتسامح والقبيح، إلى آخر هذه السلسلة التي نجح العمل في تحريكها بصورة غير مباشرة في أذهان الجمهور.

يؤكد هذا الاتجاه أن القائمين على أعمال تتطرق إلى الإرهاب وذيوله السياسية، أدركوا خطأ أسلوب الوعظ والتلقين وما يفضيان إليه من إفرازات سلبية تقلل من جدواهما، وأن قيمة العمل الفني تتحدد بمدى وصوله إلى المستهدفين، وهم كثر. وأبرزهم المتطرفون المطلوب ردعهم ووقف جرائمهم، والمناصرون لهم وعملية دفعهم نحو خلع عباءتهم السياسية وحضانتهم المجتمعية. وهو ما جعل "الاختيار" يعتمد على ثيمة تراعي المنطق ليصل إلى الهدف بنعومة.

تكمن الميزة الرئيسية لهذه الأعمال في إبعاد جزء من الكتلة الحرجة في المجتمع عن التنظيمات الإرهابية، وتضم فئة من الشباب لم يجدوا أنفسهم ومن يتحدث باسمهم في ظل أوضاع سياسية مرتبكة، وظروف اقتصادية صعبة، وبينهم شريحة لا تمانع في الانصياع لأصحاب الرؤى المتشددة كنوع من الاحتجاج على الواقع، وليس اقتناعا بالأفكار المقدمة لهم.

قدمت الشاشة الفضية مجموعة كبيرة من المسلسلات الدرامية خلال السنوات العشر الماضية، نجح بعضها في كشف ألاعيب الحركات الإسلامية وأغراضها، لكنها أخفقت في نزع فتيل العنف داخل المجتمع، لأن نسبة كبيرة جرى تقديمها متضمنة إشارات سياسية معينة والتركيز بلا مواربة على التصورات التي يروج لها من أقدموا على ممارسات إرهابية ومن ساندوها سياسيا، وتدثروا بستار الدين.

أسهم هذا الدور في تشويه الصورة الذهنية لغالبية القوى الإسلامية في القطاعات المستعدة لتقبل هذا النمط من الأعمال الفنية، بينما تصدت له الجهات المقصودة ولم تتخلَ عن أفكارها، وتعامل المنتمون إليها بالتجاهل أو إظهار قدر من السخرية، على اعتبار أن ما يتم عرضه يرقى للعمل الدعائي والتوجيهي والممنهج، حتى لو كان جادا ومخلصا في تناوله للقضايا التي تتعانق مع ما تتبناه قوى إسلامية منحرفة.

أعرف نماذج في دوائر العمل والأصدقاء تتعاطف مع قوى محسوبة على التيار الإسلامي، وعلى مدار السنوات الماضية التي اشتد فيها عوده ثم انحداره، لم تتغير معتقدات أي منهم، أو تنصل أحدهم بسهولة من أفكاره المؤيدة لهذا التيار، رغم الفشل الذي واجهه في مصر والدول التي سطع فيها نجمه السياسي.

كشف ألاعيب الحركات الإسلامية

يحفر هذا الفريق في ذهنه الأفكار التي تلقاها أو تعلمها أو استراح لها، ويحاول التشبث بها وتحمل خسائر ذلك كنوع من المكابرة ورفض ما يعتبره استسلاما أو تخليا عن الدين وخذلانه، وعندما تنحدر فكرة إلى هذا الدرك يصعب اقتلاعها بأعمال فنية مباشرة.

لذلك تثق التنظيمات التي تشرف على بضاعة التطرف في صعوبة مبارحتها، ولا تنزعج كثيرا من بعض الأعمال الدرامية الناقدة، وقد تعتبرها مكسبا، فعندما يتم الاهتمام بالقوى الإسلامية وحشد الأموال لتفنيد حججها فهذا يعني أنها لم تنكسر وما زالت مؤثرة، وهي محور انشغال وتركيز من الجهة المقابلة، أو تقوم بتوظيفها سياسيا، بالتالي يمثل وجودها، ولو بشكل سلبي، في صدارة المشهد العام مزايا تفوق الغياب.

يكتشف المراقب للأعمال الفنية التي تتطرق لجماعات ترتكب العنف والإرهاب أنها تحتوي على قصص إنسانية لا تخلو من دغدغة مشاعر أنصارهم، وحثهم على التمسك بمبادئهم التي غرست في عقولهم خلال مرحلة مبكرة. تارة تأتي القصص بحجة ضرورات السياق الدرامي، وأخرى استنادا إلى رغبة معلنة في ارتداء الحياد والموضوعية، وثالثة بذريعة أن توصيل الهدف يستوجب تسليط الضوء على الفريق المغامر.

بعد مرور سنوات على إنتاج أعمال فنية تطرقت إلى التصرفات الشاذة للإخوان والقاعدة وداعش وبوكو حرام والنصرة، يصعب القول إنها أرخت بظلال قاتمة على أتباع هؤلاء، وقد تكون ملأتهم عنادا وتجبرا وتسلطا، وضاعفت من التمسك بتوجهاتهم السياسية، فأصحاب الأفكار الأيديولوجية في حاجة إلى صدمة داخلية تهزهم كي يغيروا مواقفهم أكثر من رؤيتهم لمشاهد درامية تتهكم عليهم في معظم الأحيان، وتشير إلى خطوات محددة أقدموا عليها وأنهكت أجهزة الدولة والمجتمع.

يصل الحال بهم إلى عدم الاستماع إلى الرسالة الموجهة إليهم، ويحتفظون بحكم مسبق ينطلق من نبذ التجاوب مع ما يتضمنه العمل الفني، فمعظم المنتمين إلى الحركات الإسلامية يظنون أنهم على "حق" وغيرهم على "باطل"، وهذا أول مسمار يتم دقه في نعش أي عمل درامي يتعرض لهم. أما الثاني، فهو فتح النار على القائمين عليه وتشكيل حالة رافضة له لسد الطريق على إمكانية وصول أهدافه لأنصار الإسلام السياسي.

ويعمل قادته على تحصين المريدين والمطيعين بهذه الطريقة، وأضيف إليها إنتاج برامج تسخر من خصومهم، وتلوي أعناق الكثير من الحقائق لتفشيل رسالتهم، ونقل المواجهة أو إعلاء دورها في الفضاء الإلكتروني الرحب الذي يزداد اتساعا مع عدم وجود رقابة دقيقة على ما يتم بثه ليلا ونهارا، وكلها ملامح تشي بأن العمل الفني المسيّس لابد أن تتوافر له مقومات ومعلومات ورؤية دقيقة تساعده على النجاح.

> ما لم تصبح الرسالة الفنية واعية بطبيعة الأجواء التي يعيش في كنفها المتطرفون، سوف تواجه بمزيد من التحديات

تتوازى الأعمال الفنية مع جهود أخرى أمنية وسياسية واقتصادية تقوم بها حكومات عربية لإجهاض عمليات العنف قبل حدوثها، وهو ما تقوم به القاهرة منذ فترة، غير أن هذه الأدوار لم تحقق الأهداف المرجوة كاملة حتى الآن، أو حققت تقدما لكنها لم تتمكن من اجتثاث الأفكار التي يتغذى عليها المتشددون، بدليل عدم نضوب معين الإرهاب، وعدم توقف المتعاطفين معه.

يتطلب التصدي للحركات الإسلامية تفكيك جبهتها، لا تقوية جبهة خصومها فقط، فالثانية اشتد عودها، بينما الأولى تتغذى على ميراث طويل من الفقر والجهل وغياب العقل، يمتنع أصحابها عن تقبل أفكار تنويرية، ويصرون على التمسك بأخرى ظلامية، يستثمرها طيف واسع يؤمن بالعنف. وما لم تصبح الرسالة الفنية واعية بطبيعة الأجواء التي يعيش في كنفها المتطرفون، سوف تواجه بمزيد من التحديات، لأن جدارهم للأسف لا يزال سميكا.